www.akhbar-alkhaleej.com

يضعف قدرة البحرين على المنافسة ويقلل جاذبيتها الاستثمارية

الحكومة ترفض مقترحا نيابيا يلزم الشريك الأجنبي بضمان بنكي بـ30 ألف دينار

جمعية المستثمرين الأجانب: يمثل ضربة قاسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

كتب وليد دياب:

تحفظت الحكومة على مشروع قانون مقترح من مجلس النواب بتعديل قانون الشركات التجارية مفاده إنه في حال وجود شريك أجنبي أو أكثر في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، يجب تقديم خطاب بنكي لدى أحد البنوك المعتمدة في مملكة البحرين بمبلغ ثلاثين ألف دينار لصالح الوزارة المعنية بشؤون التجارة غير قابل للإلغاء طوال مدة الشركة.

وتمثلت المبادئ والأسس العامة للمقترح بقانون في وضع تشريع ينظم مزاولة الأجانب للأعمال التجارية في مملكة البحرين؛ لأن الكثير من الأعمال التجارية يتم فتحها من قبل أجانب في صورة شركات ذات مسؤولية محدودة برأس مال قليل جداً لا يقدم فائدة للاقتصاد الوطني، ووضع ضمان بنكي لدى أحد البنوك المعتمدة في المملكة يلتزم به التاجر الأجنبي عند إنشاء الشركات ذات المسؤولية المحدودة يضمن أن هذا التاجر هو مستثمر حقيقي تحتاجه عجلة الاقتصاد الوطني بغية نموها وتطورها، وحسن تنظيم وكفاءة الاقتصاد الوطني، وحماية التاجر البحريني من المنافسة غير العادلة خاصة في الأعمال التجارية البسيطة.

فيما رأت الحكومة أن إقرار مشروع القانون المقترح من مجلس النواب يترتب عليه فرض قيود على حرية الاستثمار، وهو ما يُشكل إخلالاً بالالتزام الدستوري الواقع على عاتق مملكة البحرين بضمان حرية رأس المال في الاستثمار، لافتة إلى أنه لا يوجد داع لهذا التعديل من قانون الشركات التجارية؛ نظراً لإمكانية تحقق القيد موضوع التعديل المقترح من خلال القرار الوزاري المشار إليه في المادة (21) من قانون الشركات التجارية، وذلك بإدراج هذا القيد ضمن الشروط والأوضاع والضوابط التي يجب على الشركاء والمؤسسين الالتزام بها عند تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة حال وجود شريك أجنبي أو أكثر بين الشركاء المؤسسين.

كما أفادت في مرئياتها المقدمة إلى مجلس النواب أن صياغة مشروع القانون لا تغلق الباب أمام التحايل على أحكامه؛ إذ يمكن الالتفاف على هذه الأحكام من خلال عدة طرق، كما أنه لا يحقق الأهداف المرجوة منه، بل سيؤدي إلى نتائج غير مقصودة مثل الإخلال بتوازن السوق، والتأثير سلباً في التنوع في بيئة الأعمال، وتقييد نوع من الشركات قد تكون ملائمة أكثر لبعض القطاعات أو الصناعات الاستثمارية ، وسيترتب عليه تقليل جاذبية المملكة كوجهة استثمارية وإضعاف قدرتها على المنافسة في سوق الاستثمار العالمي والإقليمي، الأمر الذي قد يدفع المستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى دول أخرى تقدم حوافز أكبر وبيئة استثمارية أكثر مرونة.

وأوضحت أن إلزام المستثمر الأجنبي الراغب في تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة بتقديم خطاب ضمان بمبلغ ثابت بغض النظر عن رأسمال الشركة، يعد متطلباً غير منطقي من شأنه أن يعرقل تطوير بيئة الأعمال في المملكة، ويتعين إجراء دراسات اقتصادية ومالية تتناول الأثر المالي والاقتصادي المترتب على تطبيق أحكام مشروع القانون؛ وذلك بغية الحفاظ على مكانة مملكة البحرين كبيئة جاذبة للاستثمارات واستقطاب رؤوس الأموال، فضلاً عن امتثال المملكة على الصعيد العالمي للاتفاقيات الدولية المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمار.

بدورها توافقت جمعية رجال الأعمال البحرينية مع رأي الحكومة بعدم الموافقة على المشروع بقانون، معتبرة أن ما يتضمنه يمثل تمييزا بين الشركاء، ويؤدي إلى فرض قيود على حرية الاستثمار والإخلال بتوازن السوق، كما يؤثر سلباً في التنوع في بيئة الأعمال ويقلل من جاذبية المملكة كوجهة استثمارية نموذجية في المنطقة، هذا بالإضافة إلى كونه يتناقض مع الجهود الحكومية الرامية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص عمل للمواطنين.

بدورها اعتبرت جمعية المستثمرين الأجانب أن مشروع القانون يعد تراجعاً خطيراً عن جملة الإجراءات والتحسينات التي اتخذتها مملكة البحرين في السنوات الأخيرة لتحسين مناخها الاستثماري وتحفيز اقتصادها ودعمه، مشيرة إلى أنه يترتب على إلزام الشريك الأجنبي عند تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة بتقديم خطاب ضمان بنكي، إضعاف البيئة الاستثمارية في المملكة، مما سينعكس بشكل سلبي على ترتيبها الدولي من حيث جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وسيوجه المستثمرين الأجانب للبحث عن حلول أخرى لدى دول الجوار.

وأضافت إن مشروع القانون يثير عدداً من الإشكاليات القانونية والفنية في السوق، إذ سيتجه صغار المستثمرين إلى البحث عن شركاء محليين «وهميين»، أو قد يقومون بتأسيس شركات ذات أنواع مختلفة، وهو الأمر الذي قد يرتب ضرراً على المناخ الاستثماري في المملكة، كما رأت أنه يخالف أحد المبادئ الرئيسية لميثاق العمل الوطني، والذي استندت عليه مملكة البحرين في نهضتها الاقتصادية، وهو المبدأ الذي يقضي بالحرية الاقتصادية وحرية رأس المال.

وذكرت جمعية المستثمرين الأجانب أن مشروع القانون يُعد ضربة قاسية لفئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك في وقت تسعى فيه معظم دول العالم لتعزيز عمل ونجاح تلك الفئة المهمة، على اعتبار أن ما يزيد على (98%) من اقتصاديات الدول تقوم على تلك الفئة المشار إليها، وهو ما قد يشكل تراجعاً واضحاً في جاذبية البيئة الاستثمارية لمملكة البحرين.

بدورها أوصت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب بالموافقة على مشروع القانون مع إجراء تعديل على «يحدد رأسمال الشركة من قبل الشركاء، ويجب أن يكون كافياً لتحقيق أغراضها، ويُقسَّم إلى حصص متساوية القيمة، وفي حال تأسيس شركة تكون مملوكة – كلياً أو جزئياً– لشركاء غير بحرينيين، يجب تقديم خطاب ضمان بنكي لدى أحد البنوك المعتمدة في مملكة البحرين لصالح الوزارة المعنية بشؤون التجارة غير قابل للإلغاء مدة سنتين من تاريخ تأسيس الشركة. ويصدر الوزير المعني بشؤون التجارة قراراً يحدد فيه الإجراءات والضوابط المتعلقة بخطاب الضمان البنكي، وعلى الأخص تحديد قيمته وفقاً لرأس مال الشركة ونشاطها، وأوجه الصرف المُخصص لها».

مرافق النواب تؤيد مقترحا شوريا يستهدف المخزون الاستراتيجي للسلع

الحكومة تتحفظ.. والبلديات تؤكد تنفيذ مبادرات وبرامج لتحقيق الأمن الغذائي

أوصت لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس النواب بالموافقة على مشروع قانون مقترح من مجلس الشورى يستهدف وضع إطار قانوني متكامل لتنظيم المخزون الاستراتيجي للسلع المهمّة والضرورية في المملكة، وذلك في إطار تلبية الأولويات الوطنية التي دعا إليها جلالة الملك المعظّم في الخطاب السامي لمواكبة الجهود العالمية المتواصلة في إيجاد حلول ترتقي بجودة حياة الإنسان، وخصوصاً في مجال تحقيق الأمن الغذائي، وتبنّي الحلول المناسبة لتطوير مجالات الاكتفاء الذاتي، وأيضا للتأكد من توافر السلع الاستراتيجية التي تفي باحتياجات المواطنين والمقيمين داخل المملكة بصفة مستدامة مما يسهم في استقرار السوق المحلي، وتحقيق الأمن السِّلعي للأشخاص وحماية الاقتصاد الوطني بدوام توافر السلع الاستراتيجية، وبصفة خاصة الأساسية منها، بكميات كافية وآمنة، وتحقيق مفهوم أكثر شمولاً للأمن المرتبط باحتياجات الأشخاص الأساسية من السلع الاستراتيجية، والحرص على توافر مخزون استراتيجي للسلع، مما يحقق إشباع الحاجات الأساسية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

ومن أبرز مواد مشروع القانون أنه يحظر على أي شخص القيام بنشر أي أخبار أو بيانات أو معلومات سرية أو غير صحيحة –بأي وسيلة– عن المخزون الاستراتيجي للسلع مع العلم بذلك، او إبرام أي اتفاق أو عقد أو اتفاقية يكون الغرض منها أو ينتج عنها التأثير في أسعار السلع الاستراتيجية أو الحد من إنتاجها أو استيرادها أو تبادلها، أو التحكم في أي من ذلك، أو التواطؤ على رفض الشراء أو البيع أو التوريد بما من شأنه الإضرار بالمخزون الاستراتيجي للسلع، أو إغلاق المحال أو المصانع أو المخازن الخاصة بالسلع الاستراتيجية، أو إيقاف نشاطها، أو تغييره، أو الامتناع عن الإنتاج أو التوزيع من دون الحصول على موافقة الجهة المختصة، أو تقديم أي معلومات أو بيانات أو مستندات غير صحيحة أو مصطنعة ذات صلة جوهرية بالسلع الاستراتيجية مع العلم بذلك.

ويُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبالغرامة التي لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من جاء بأي من الأفعال السابقة، وفي حالة الحكم بالإدانة في جريمة من تلك الجرائم، يجوز الحكم، فضلاً عن العقوبة المقررة للجريمة، بمصادرة السلع والمواد موضوع الجريمة أو إعدامها على نفقة المحكوم عليه.

كما يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبالغرامة التي لا تزيد على خمسة آلاف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل مزود خالف الالتزام بالقيام بتخزين السلع الاستراتيجية في مخازن آمنة تتوافر فيها الاشتراطات والمواصفات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون، أو لم يخطر الإدارة المختصة بكافة المعلومات والبيانات ذات الصلة بمخزون السلع الاستراتيجية المتوافرة لديه خلال أسبوع من تاريخ طلبها، أو لم ينفذ كافة القرارات والإجراءات والاحتياطات المتخذة وفقاً لأحكام هذا القانون.

بدورها رأت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب أهمية مشروع القانون، مشيرة إلى أنّ أهدافه متحققة فعلياً من خلال الاستراتيجي الوطنية للأمن الغذائي، وفقاً لبرنامج الحكومة ضمن (مشروع الأمن الغذائي الوطني).

كما طلبت الحكومة إعادة النظر في مشروع القانون، مشيرة الى ان الغاية المرجو تحقيقها من مشروع القانون متحققة فعلياً من خلال الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، ومن خلال التشريعات القانونية المنظمة لمخازن السلع، وافتقار مشروع القانون إلى الضوابط الدستورية المقرّرة لصياغة التشريعات العقابية.

من جانبها أكدت وزارة شؤون البلديات والزراعة أنها تولي أهمية بالغة لتنفيذ المبادرات وبرامج العمل التي تستهدف النهوض بمختلف القطاعات التي تصب في اتجاه تحقيق الأمن الغذائي النسبي، وذلك من خلال تخصيص عدد (6) مواقع موزعة على المحافظات الأربع لتنفيذ مبادرة جلالة الملك المعظّم للأمن الغذائي، وتخصيص أرض مساحتها (990) ألف متر مربّع لمشروع رفع إنتاج مملكة البحرين من الدجاج اللاحم بالتعاون مع القطاع الخاص، وتوسعة الشركة العامة للدواجن، وتشجيع الاستثمار المحلي في المجال الزراعي من خلال استحداث تصنيف زراعي استثماري (AGI)، وإطلاق مبادرات نوعية، واستثمار نجاح سوق المزارعين الموسمي بالبديع وتطويره، لتشجيع التوسّع في الإنتاج الزراعي.

كما تعمل على تنظيم معرض البحرين للإنتاج الحيواني (مراعي) منذ عام 2010م، واستكمال توصيل المياه المعالجة إلى جميع المزارع بالمملكة، لترشيد استخدام المخزون الجوفي من المياه، والتحفيز على زيادة الرقعة الزراعية الإنتاجية، ووضع خطط مستقبلية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في المجال الزراعي المتبنّي لنُظُم الإنتاج الحديثة، والتنسيق مع الوزارات المعنية بشؤون الزراعة في دول مجلس التعاون الخليجي للخروج باستراتيجية موحَّدة في الأمن الغذائي، والتنسيق مع هيئة التخطيط والتطوير العمراني لتوحيد خارطة الأراضي الزراعية؛ بغية المحافظة على الرقعة الزراعية، ودعم المزارعين البحرينيّين؛ حفاظًا على الموروث الزراعي البحريني، وبما يعزّز تطوّر العملية الزراعية.

ورأت غرفة تجارة وصناعة البحرين إعادة النظر في المشروع بقانون نظرا إلى أنه لم تتبيَّن المبرّرات الداعية إلى ضرورة سن تشريع متعلق بالأمن الغذائي؛ باعتبار ذلك أحد الركائز الأساسية في سياسات الحكومة لضمان تحقيق الأمن الاجتماعي، وإنّ زيادة التشريعات والقوانين تعيق جهود القطاع الخاص ومشاركته في تحقيق الأمن الغذائي مما يحدّ من الفرص لتنمية وتطوير هذا القطاع، مضيفة أن هذا المشروع بقانون يعد من التعديلات الجزئية التي تؤثر سلباً في الاقتصاد الوطني، في حين أنّ الرؤية التشريعية ينبغي أن تكون متكاملة وشاملة لتحقيق أهدافها.

وذكرت في مرئياتها المقدمة الى لجنة المرافق بمجلس النواب، أنّ مشروع القانون الماثل لا يسهم في خلق مناخ جذّاب ومحفّز للاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يتعارض مع توجّهات الحكومة، وأنّ الأهداف التي يرمي إليها مشروع القانون متحققة تنفيذياً عن طريق وزارة الصناعة والتجارة، وأنّ الغرفة في إطار التعاون مع الوزارة قد عملت على تنفيذه، مضيفة أنّ محوري المشروع (تنظيم المخزون الاستراتيجي ومكافحة الاحتكار) موضوعان يحكمهما إطار تشريعي وتنظيمي نافذ وقائم.

وزارة الإسكان ردا على سؤال للنائب محمد العليوي:

811 طلبا إسكانيا قائما لأهالي الدائرة الثالثة بمحافظة المحرق

أفادت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني بأن عدد الطلبات الإسكانية القائمة لأهالي الدائرة الثالثة من محافظة المحرق يقدر بنحو 811 طلبا منقسمة إلى 746 وحدة سكنية، و17 قسيمة سكنية و48 شقة تمليك، وذلك خلال الفترة من 2022 حتى 2025.

وذكرت في ردها على سؤال للنائب محمد العليوي حول عدد الطلبات التي تعود إلى عام 2004 وما قبلها الراغبين بالاستفادة من الخيارات البديلة قسيمة سكنية وتمويل بقيمة 40 ألف دينار، أن عدد الطلبات الراغبة بهذا الخيار في الدائرة الثالثة من محافظة المحرق يبلغ 61 طلباً، حيث استفاد ما مجموعه 15 منتفعاً من هذا الخيار، مضيفة انها ستقوم بتخصيص المتبقي من هذه الطلبات المعدة لهذا الخيار، علماً بأن دفعات التخصيص مستمرة في الوقت الحالي بالوزارة على مستوى جميع المحافظات وفقاً لجهوزية المشاريع.

وحول تلبية الطلبات الإسكانية للمواطنين التي تعود طلباتهم من عام 2005 وما بعده، ذكرت أن خطط وبرامج وزارة الإسكان والتخطيط العمراني ترتكز على تنويع الخيارات الإسكانية والتوسع في الشراكة مع القطاع الخاص، بهدف توفير حلول إسكانية مبتكرة، تسهم في حصول المواطنين على خدماتهم الإسكانية بصورة فورية، وذلك وفقاً للالتزامات الإسكانية الواردة في برنامج الحكومة 2026–2023.

وأشارت الى انها قامت خلال العام الحالي باستحداث عدد من الخدمات التي تسهم في التسهيل على المواطنين للحصول على السكن الملائم بصورة فورية، من بينها إطلاق برنامج تسهيل، «بمميزات وخصائص أكبر، في حال رؤية الحكومة لمواصلة تطوير الخدمات التمويلية، في ظل النتائج الإيجابية التي حققها برنامج «تسهيل» بأغراضه المختلفة في تلبية آلاف الطلبات الاسكانية في غضون 3 أعوام فقط منذ التدشين في عام 2022.

كما أطلقت الوزارة برنامج «طموح»، الذي يتيح للمستفيدين من تمويلات «تسهيل وتسهيل»، إضافة إلى المستفيدين السابقين من تمويلات الشراء لغرض امتلاك شقة سكنية، إمكانية الحصول على تمويل إضافي مدعوم حكوميا بقيمة 20 ألف دينار بحريني بعد مرور 10 سنوات من تاريخ شراء الشقة السكنية، بحيث يسهم هذا المبلغ بالإضافة إلى قيمة بيع الشقة السكنية في تسهيل الانتقال إلى عقار أكبر.

وعلى صعيد المشاريع الإسكانية بالشراكة مع القطاع الخاص من خلال برنامج حقوق تطوير الأراضي الحكومية، فقد انتهت الوزارة من تسكين مشروع «سهيل الاسكاني بضاحية اللوزي الذي لبى 132 طلباً إسكانياً من خلال خيارات التمويلات الإسكانية، كما تم البدء في تخصيص وحدات مشروع حي النسيم «بمدينة سلمان، الذي يلبي 131 طلباً إسكانيا أيضاً، فضلاً عن قيام الموطنين بحجز وحدات مشروع «الوادي» بمنطقة البحير، والذي يلبي 76 طلبا اسكانيا، بالإضافة إلى حجز وحدات مشروع قانات سند» الذي يلبي 47 مطلباً إسكانياً من قبل المواطنين المستفيدين من الخدمات التمويلية من خلال الحجز المسبق، والذي تم إطلاق المرحلة التجريبية منه في شهر أبريل الماضي خلال مؤتمر ومعرض الابتكار في قطاع السكن الاجتماعي.

كما قامت الوزارة مؤخراً بإبرام عقود تنفيذ 3 مشاريع إسكانية في مدينة سلمان مع عدة مطورين عقاريين والذي أسهم في توفير 137 وحدة سكنية للمستفيدين من التمويلات الإسكانية، فيما تتخذ الوزارة في الوقت الراهن الإجراءات اللازمة لطرح مشروع تنفيذ أكثر من 3 آلاف وحدة بمدينة خليفة، حيث تم إبرام 4 مذكرات تفاهم في شهر أبريل الماضي، وتستعد الوزارة لبدء تنفيذه خلال المرحلة المقبلة.

أما على صعيد مسار استكمال تنفيذ المشاريع بالمدن الإسكانية، فإن الوزارة تعمل على استكمال المشاريع قيد التنفيذ في مدينة الحد الإسكانية، ومدينة سلمان، ومدينة خليفة، ومدينة سترة الإسكانية، وذلك ضمن الميزانية المعتمدة للعامين 2026–2025، كما تعمل الوزارة على تسليم الوحدات للمستفيدين من هذه المشاريع وفقاً لنسب جهوزية كل مشروع على حدة.

وقد حققت الوزارة مؤخراً تقدماً في هذا المسار، حيث تم افتتاح مدينة سترة الإسكانية وتسليم 1077 وحدة سكنية للمواطنين المستفيدين، كما تم الشروع في مطلع العام 2024 في تنفيذ المرحلة الثانية والتي تتضمن 531 وحدة سكنية، وهي المرحلة التي بلغت نسب الإنجاز بها مرحلة متقدمة، فضلاً عن بدء العمل في تنفيذ 1269 وحدة سكنية في المرحلة الثالثة، ومن المقرر تسليم المرحلة الثانية للمستفيدين قبل نهاية العام الجاري، فيما سيتم تسليم المرحلة الثالثة قبل نهاية العام المقبل، كما يجدر بالذكر أنه قد تم تخصيص القسائم السكنية. بالمشروع بعد الانتهاء من توفير خدمات البنية التحتية بها.

وعلى صعيد مدينة سلمان، فقد تم افتتاح مشروع الجيل المطور من العمارات السكنية بالمدينة، والذي يوفر 1362 شقة سكنية، تم تنفيذها وفق تصاميم بناء حديثة، مع إجراء تطوير شامل لجميع المرافق والخدمات بالعمارات، ومن بينها مواقف السيارات وخدمات المناطق المشتركة، كما شرعت الوزارة مؤخراً في تنفيذ مشروع المرحلة الثانية من العمارات السكنية والذي سيوفر 432 شقة تمليك.

وعلى صعيد المحافظة الجنوبية، فقد شرعت الوزارة مع مطلع العام الحالي في تنفيذ مشروع إسكاني بمدينة خليفة لتوفير 372 وحدة سكنية.